FRIEDRICH NAUMANN
STIFTUNG Für die Freiheit.
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الغرب الجديد

مقترحات ليبرالية لنقلة نوعية استراتيجية بعد الرابع والعشرين من شباط

التحليل

١. الوضع الأولي 04

١-١التحديات في نظام عالمي متغير 04

١-٢ الدولتان المتحديتان: الصين وروسيا 04

١-٣ النموذج الليبرالي معرض للخطر 04

١-٤ قيمة التعاون 05

١-٥ إجابات ليبرالية: القيم والمبادئ كأساس 05

٢. مجالات العمل 07

٢-١ الأمن والديمقراطية والازدهار: تسخير التحالفات القديمة والجديدة. 07

٢-٢ حقوق الإنسان وسيادة القانون والقانون الدولي: 07

٢-٣- المرونة والسيادة الاستراتيجية: زيادة القدرة على التصرف 08

٢-٤ مستقبل الاقتصاد العالمي: عولمة الارادة 09

Herausgeberin
Friedrich-Naumann-Stiftung für die Freiheit
Truman-Haus
Karl-Marx-Straße 2
14482 Potsdam-Babelsberg

/freiheit.org
/FriedrichNaumannStiftungFreiheit
/FNFreiheit
/stiftungfuerdiefreiheit

Autoren
Thomas Ilka, Bereichsleiter Wissenschaft und Politische Strategie
der Friedrich-Naumann-Stiftung für die Freiheit

Sascha Tamm, Referatsleiter Nordamerika und Lateinamerika
der Friedrich-Naumann-Stiftung für die Freiheit

Redaktion
Fachbereich Wissenschaft
und politische Strategie

Kontakt
Telefon +49 30 220126-34
Telefax +49 30 690881-02
E-Mail service@freiheit.org

Stand
Dezember 2022

Hinweis zur Nutzung dieser Publikation
Diese Publikation ist ein Informationsangebot der Friedrich-Naumann-Stiftung für die Freiheit. Die Publikation ist kostenlos erhältlich und nicht zum Verkauf bestimmt. Sie darf nicht von Parteien oder von Wahlhelfern während eines Wahlkampfes zum Zwecke der Wahlwerbung verwendet werden (Bundestags-, Landtags- und Kommunalwahlen sowie Wahlen zum Europäischen Parlament).

Lizenz
Creative Commons (CC BY-NC-ND 4.0)

١. الوضع الأولي

١-١ التحديات في نظام عالمي متغير

لقد أدت الحرب العدوانية الروسية الوحشية ضد أوكرانيا إلى تغيير جذري في الوضع السياسي العالمي. هناك إطار عمل جديد بشكل أساسي لاتخاذ القرارات السياسية في جميع أنحاء العالم. لقد تحطم الأمل ببقاء اوروبا مسالمة. لقد شهد النموذج الغربي الذي يقوم على أساس قيم المجتمعات المفتوحة والدول الدستورية الديمقراطية وحقوق الإنسان واقتصاد السوق، أزمات متكررة منذ سقوط جدار برلين في عام ١٩٨٩ - والآن يواجه هذا «النموذج الغربي للديمقراطية» تحديات أشد من ذلك بكثير.

تتحمل الدول التي تشعر بأنها جزء من النظام العالمي الليبرالي مسؤولية مشتركة. يجب أن تعمل معاً لمواجهة التحديات العالمية وبالتالي تعزيز الثقة في النموذج الغربي. وهذا يتطلب تعاوناً مكثفاً ليس فقط بين الشركاء عبر الأطلس، ولكن أيضاً بين الديمقراطيات في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. بالإضافة إلى الشركاء التقليديين مثل اليابان، وكوريا الجنوبية، وأستراليا، ونيوزيلندا. تلعب الدول الديمقراطية مثل الهند وإندونيسيا دوراً متزايداً - على الرغم من العديد من التناقضات والمصالح المتباينة. يتعلق الأمر بالتأكيد على نقاط القوة المشتركة وتطوير استراتيجيات سياسية تعزز الاستقرار والازدهار. بهذه الطريقة يمكن مواجهة الجهات الفاعلة التي تهدد اليوم النموذج الغربي.

١-٢ الدولتان المتحديتان: الصين وروسيا

هناك دولتان على وجه الخصوص تتحديان في الوقت الحاضر القيم الغربية بقوة. وبهذه الطريقة تطورت الصين إلى قوة عالمية اقتصادية وتكنولوجية وعسكرية وإلى نظام استبدادي بسمات استبدادية. تبذل الدولة الشيوعية ذات الحزب الواحد جهوداً كبيرة لكسب النفوذ في جميع أنحاء العالم. يتم وضع نظامها الخاص بشكل عدواني للغاية كنموذج مضاد للغرب. في الوقت نفسه - وهذا اختلاف جوهري عن مواجهة النظام السابق للغرب مع الاتحاد السوفيتي -فقد اندمجت الصين بقوة في الاقتصاد العالمي. يرتكز الصعود الاقتصادي كأساس لشرعية البلاد على هذا الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

ومع ذلك، فإن النموذج الصيني ليس نموذجاً ناجحاً في التعامل مع الأزمات الحالية، كما يتضح من خلال التعامل مع جائحة كورونا وتغير المناخ. أصبحت رأسمالية الدولة بشكل متزايد رأسمالية حزبية، والتي تسيطر بشكل متزايد على حياة جميع الصينيين وتقييدها. من خلال تدمير مؤسسات هونغ كونغ وحريتها وكذلك من خلال موقفها الامبريالي تجاه جيرانها، ومن بين أمور أخرى، تظهر الحقيقة أن كانت الصين دولة دستورية أو ديمقراطية. تحدد الطموحات الجيوسياسية بشكل متزايد تصرفات القيادة الصينية ويتم متابعتها مع الاستخدام المتزايد للموارد وزيادة العدوانية. تُنتهك حقوق الإنسان العالمية بشكل منهجي من قبل مؤسسات الدولة. إن اضطهاد الأويغور وإعادة تثقيفهم بالإكراه والعنف هو مثال مرعب.

تخلت روسيا في عهد فلاديمير بوتين عن نموذج التعايش السلمي ضمن نظام عالمي قائم على القواعد في آخر موعد منذ غزو جورجيا في عام ٢٠٠٨. قمع المعارضة ووسائل الإعلام المستقلة يسيران جنباً الى جنب مع جهود دعائية ضخمة لتشويه سمعة النموذج الغربي وتبرير السياسات الروسية. يعتبر تجاهل القانون الدولي أحد الثوابت الأساسية لسياسة بوتين. ممارسة التأثير العلني والسري على سياسة الاتحاد الأوروبي وبعض السياسيين، على سبيل المثال لا الحصر مارين لوبان وفيكتور أوربان، هي جزء من ذخيرة الرئيس الروسي والوفد المرافق له.

١-٣ النموذج الليبرالي معرض للخطر

ان انتهاكات حقوق الإنسان، مثل القمع الوحشي لأفراد الأقليات هي النظام اليومي في العديد من البلدان. يتم رفض الانتقاد الموجه لهذا الأمر بشكل منتظم باعتباره تدخلاً في الشؤون الداخلية. في الوقت نفسه، غالباً ما يكون للدول الديمقراطية مواقف مختلفة حول كيفية الرد على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وفي كثير من الحالات تتعارض المطالبة بالعقوبات

مع المصالح الاقتصادية والسياسية الخاصة.

هناك أيضاً تطورات في الدول الدستورية الديمقراطية يمكن أن تعرض إشراق النموذج الليبرالي للخطر. إن المشهد السياسي المستقطب يجهد قدرة العديد من المجتمعات على إيجاد حلول مشتركة لمشاكل مهمة. النقاشات القصيرة، التي تُجرى في الغالب على وسائل التواصل الاجتماعي لا تنصف تعقيد العديد من التطورات السياسية. وهناك نتيجة اخرى يجدر الاشارة اليها الا وهي تراجع الثقة في المؤسسات الدستورية.

ومع ذلك، سيكون من الخطأ اعتبار المواقف والمصالح العديدة المُعبَّر عنها على مستويات مختلفة من الخطاب السياسي والاجتماعي على أنها فقط سلبية وخطيرة. ان التنوع والتعددية هما أساسان مهمان للديمقراطية. وتكمن قوة الأنظمة الديمقراطية في اعتمادعما. فقط في منافسة مفتوحة للأفكار وضمن توازن عادل بين المصالح المختلفة تستطيع المجتمعات أن تتطور بطريقة مستقرة ومبتكرة، وبالتالي تقدم للأفراد إطاراً لتشكيل حياتهم وفقًا لأفكارهم الخاصة. إن وجود مجتمع مدني قوي كمحفز ومحرك لعمليات التفاوض الاجتماعية والسياسية هو عامل نجاح النموذج الليبرالي.

في الوقت نفسه لوحظ على مدى العقود القليلة الماضية أن تقدير التحالفات استمر في الانخفاض - في كل من السياسة التجارية والأمنية. خاصة أن الأخير كان له وجوداً غامضاً، على الأقل في بعده العسكري خاصة في ألمانيا.

١-٤ قيمة التعاون

في أوقات الأزمات المركزة، يجب على ألمانيا والدول الأوروبية الأخرى أن تتخلى عن الوهم بأنها قادرة على إسناد المسؤولية عن أمنها الخارجي الى الولايات المتحدة بشكل دائم. يجب اتخاذ خطوات نحو قدرة دفاعية أوروبية خاصة بها ضمن الشراكة عبر الأطلسي

في السنوات الأخيرة، على الأقل بسبب رئاسة دونالد ترامب، فقدت المنظمات العالمية والتعاون متعدد الأطراف الكثير من أهميتها. تعتمد العديد من الدول بشكل متزايد على «الصفقات» الثنائية بدلاً من الحلول متعددة الأطراف المستدامة على المدى البعيد.

ومع ذلك، فإن التطورات المذكورة أعلاه تأتي في سياق المشاكل العالمية التي تحتاج إلى حل عالمي ومحلي في نفس الوقت. يقتضي تغير المناخ ونظام التجارة العالمي تعاوناً شاملاً حتى مع الدول التي تتجاهل المبادئ الديمقراطية وسيادة القانون.

١-٥ إجابات ليبرالية: القيم والمبادئ كأساس

تتطلب هذه التطورات أيضًا استجابات سياسية جديدة. من المهم أن تسمع الأصوات الليبرالية قدر الإمكان في النقاشات حول تشكيل المستقبل. يحتاج النموذج الغربي الليبرالي إللعودة إلى الهجوم برسائله المتفائلة:

- فقط النظام الليبرالي يمكن الناس من الحرية والازدهار والأمن والسعي وراء خطط حيلتهم الخا صة الخالية من الاضطهاد والأبوية والخوف ضمن تحالفات حرة مع شركاء من اختيارهم.
- تتمتع الدول الدستورية الديمقراطية بالقدرة على إيجاد حلول مبتكرة وفعالة ودائمة للتحديات الحالية.
- لم تنقطع جاذبية الديمقراطيات الغربية بالنسبة لكثير من الناس في جميع أنحاء العالم. إذا كانوا يبحثون عن حياة حرة ومزدهرة، فلا تزال وجهتهم هي الولايات المتحدة أو أوروبا وليس روسيا أو الصين.

من أجل إحياء القيم الليبرالية، من الضروري العمل على تحقيق العديد من الأهداف السياسية الأساسية:

- يجب أن يكون القانون الدولي أساس تعايش الدول وينبغي على الديمقراطيات أن تدافع عن سيادة القانون في جميع أنحاء العالم حيث تشكل أولوية القانون قلب المعتقدات الليبرالية.
- يجب إحراز تقدم لصالح الجميع في تشكيل نظام التجارة العالمي من حيث التجارة الحرة والعادلة قدر الإمكان.

- يجب التأكيد على الوحدة وقيمة التحالفات. يجب تعزيز التحالفات في مختلف المجالات ومع شركاء مختلفين وزيادة تطويرها.

- عند فرض عقوبات على انتهاكات حقوق الإنسان أو الحقوق الدولية، من المهم اتخاذ إجراءات حاسمة.
- زيادة المرونة والسيادة الاستراتيجية شرط أساسي لا غنى عنه للقدرة على العمل بفعالية من أجل الحرية والازدهار والاستقرار في أي مكان في العالم.
- من أجل التعاون الضروري مع الدول التي لا تشاطر القيم الديمقراطية وتنتهك حقوق الإنسان في مجالات المشاكل مثل تغير المناخ، يجب تحديد المصالح المشتركة ووضعها على أسس تعاقدية مستقرة.

يتم فيما يلي تحديد مجالات عمل مختارة على أساس القيم والمبادئ والأهداف السياسية الموضحة، حيث يمكن للسياسة الليبرالية ومؤسسة فريدريش ناومان تقديم مساهمات مهمة بشكل خاص.
سيتعين على ألمانيا وأوروبا التغيير لمواجهة كل هذه التحديات. يرى الليبراليون هذه التغييرات كفرصة للتجديد ويريدون الاستفادة منها.

٢. مجالات العمل

٢-١ الأمن والديمقراطية والازدهار: تسخير التحالفات القديمة والجديدة.

من أجل اتخاذ الخطوات الشجاعة والضرورية يمكن، بل ويجب رعاية التحالفات التي أثبتت جدواها وعلى رأسها حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي. لكن الغرب الجديد يمتد إلى المحيطين الهندي والهادئ: كوريا الجنوبية واليابان وتايوان وأستراليا ونيوزيلندا هم شركاء طبيعيون لها.
يجب على هذا التحالف معاً أن يكون قادراً على الإجابة عن الأسئلة: كيف تحمي الديمقراطيات الليبرالية نفسها من التهديدات القديمة والجديدة؟ كيف تريد أن تبني الرخاء اليوم وغداً وتحافظ عليه وتنقله إلى الأجيال القادمة؟ كيف تحافظ على الحرية وتنصف الجميع في مجتمعاتنا ؟

بالإضافة إلى سياسة شرقية جديدة للتعامل مع روسيا والصين، هناك حاجة إلى سياسة غربية حقيقية من شأنها أن تستعيد الثقة التي فقدتها بين حلفائنا والتي ستخدم ثقة ألمانيا بنفسها في أوروبا والتحالف الغربي. يتيح النقاش حول هذا الأمر فرصة لإجراء حوار عام متنوع ستساهم فيه مؤسسة فريدريش ناومان من خلال شبكتها وقدرتها على الابتكار وتنظيم الحملات.

بالإضافة إلى هذه التحالفات الكلاسيكية للسياسة الخارجية، يجب أيضًا تشكيل تحالفات مواضيعية حتى تتمكن من التغلب على التحديات العالمية مثل سياسة المناخ أو الدفاع ضد الاوبئة. وهذا يتطلب مجموعة ادوات كاملة من القوة الصلبة والناعمة. في الوقت نفسه لا يمكن الاستغناء عن التعاون مع البلدان التي لا تتوافق بدرجات متفاوتة مع نموذج حياتنا.

٢-٢ حقوق الإنسان وسيادة القانون والقانون الدولي:

تأمين وحماية العدالة والحرية
حقوق الإنسان وسيادة القانون والقانون الدولي
هي عناصر اساسية للصورة الذاتية الليبرالية وتحدد محتوى عمل مؤسسة فريدريش ناومان. يجب قياس جميع المواقف الموضوعية على أساسها. تشكل حقوق الإنسان العالمية أساساً لا غنى عنه للديمقراطيات الليبرالية في الجدل العالمي الدائر حول القيم والأنظمة السياسية وفي نفس الوقت تعتبر سمة مميزة واضحة عن أشكال الحكم الاستبدادية والشمولية.
يجب أن تكون مناصرة حقوق الإنسان في الديمقراطيات الليبرالية ذات مصداقية وقوية، فهي تنطوي على دعم غير مشروط وعالمي للأشخاص الذين تُنتهك حقوقهم ولأولئك الذين يعملون للدفاع عنها. حماية واحترام حقوق الأقليات هما جوهر السياسة الليبرالية.

وهذا يتطلب شراكات عالمية والتزاما ثابتا تجاه المدافعين عن حقوق الإنسان. يجب ألا تتم السياسة الليبرالية بين الحكومات فحسب، بل يجب أن تجعل من المجتمع المدني والأفراد شركاء. التوازن بين الجهات الفاعلة الاجتماعية والدولة له أهمية خاصة. إن تفعيل شبكات المواطنين أو الأفراد المثاليين والعمل معهم يمكن أن يحدث فرقًا كبيرًا ويوفر قوة دفع قيمة. ومع ذلك ولتحقيق الاستقرار والازدهار الدائمين في المنطقة، من الضروري أيضًا إصلاح مؤسسات الدولة. لأن المجتمعات الديمقراطية الناجحة تعيش من تفاعل كلاهما: هياكل الدولة المنفتحة والقابلة للتكيف مع الدوافع الديمقراطية من وسط المجتمع ومن قبل المواطنين الذين يمكنهم الاعتماد بثقة وقانونية على دعم وتوصيل مؤسسات الدولة لمساهماتهم في التصميم.

هناك بالتأكيد مجال للخلافات والاعتبارات على سبيل المثال عندما يتعلق الأمر بالتوتر بين مبدأ السيادة والمسؤولية العامة لحماية حقوق الإنسان ومسؤولية الحماية. من حيث الجوهر، يجب على الليبراليين الاعتماد على المعاهدات والقانون وليس على إسقاط القوة من خلال الضغط العسكري أو الاقتصادي. يجب أن يكون ذلك جزءاً من رد الفعل على نقطة التحول لإعادة القانون إلى الواجهة.

هناك أيضًا الكثير مما يجب القيام به في المجتمعات الديمقراطية: من المهم رفع مستوى الوعي بأهمية سيادة القانون والتصدي بحزم لجميع محاولات تشويه سمعة المبادئ الدستورية والديمقراطية.

٢-٣- المرونة والسيادة الاستراتيجية: زيادة القدرة على التصرف

لقد حطمت روسيا البنية الأمنية الأوروبية والعالمية بهجومها على أوكرانيا ذات السيادة. وكان رد فعل حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي على الفور وبشكل جماعي. ولكن بعيدًا عن رد الفعل الفوري وقبل كل شيء الدعم المالي والعسكري لأوكرانيا، يجب أن يتبع ذلك المزيد من التغييرات بعيدة المدى: الحد من الاعتماد على روسيا للحصول على المواد الخام وإعادة توجيه القدرات العسكرية على نطاق واسع في حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي وإعادة توجيه السياسة الأوروبية اللينة. من أجل الجمع بين القوة العسكرية وإرسال إشارة واضحة من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان. في النهاية يتعلق الأمر بالنمو ضمن نظام سياسي واقتصادي جديد مرتبطاً بالمطالبة بتشكيله. كل هذا في بيئة تواصلية حيث يتم فيها إعادة فهم مفاهيم مثل الدعاية ووسائل التواصل الاجتماعي والثقافة وترنيمها.

في التعامل مع أزمة كوفيد، تمت فعلياً مناقشة موضوعات مثل إعادة تنظيم سلاسل التوريد وبناء الاحتياطيات الاستراتيجية وتقليل الاعتماد على التقنيات الرئيسية. إن مفهومي المرونة والسيادة الإستراتيجية لأوروبا هما الفكرة المهيمنة على المناقشة السياسية الحالية. لأن كل من يستطيع مواجهة مخاطر وتحديات المستقبل بمفرده وبمزيد من موارده الخاصة سيكون قادراً او أكثر قدرة على المقاومة. كانت أزمة كوفيد السبب وراء خطة الإنعاش بقيمة مليار يورو «الجيل القادم من الاتحاد الأوروبي». قد يكون هذا مخططاً لحشد الأموال للتوسع الدفاعي على مستوى أوروبا.

ويبقى هناك سؤال محوري آخر وهو: إلى أي مدى يمكن لأوروبا وبالتحديد الاتحاد الأوروبي أن تتصرف بشكل فعال بمفردها؟ إلى أي مدى يمكنها بناء ما يكفي من القوة الخاصة بها في المستقبل المنظور؟ يجب أن تكون ألمانيا هي المرساة لتوجه بشكل واضح التحالف الغربي المشترك عبر المحيط الأطلسي. بدون الولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة والشركاء الغربيين الآخرين لن يكون الاتحاد الأوروبي قادراً على التأثير في النظام العالمي الجديد لا عسكريًا ولا سياسيًا أو اقتصاديًا بشكل حاسم.

ولا ينبغي لها أن تحاول فعل ذلك أيضًا. لأننا لم نعد نعيش في ظروف قوى الحرب الباردة القديمة. وبالتالي فإن المرونة والسيادة الإستراتيجية ليستا حلاً سحرياً، بل هما مفهومان مرجعيان مهمان للتوجيه في السياسة والأعمال والمجتمع في عالم تتزايد فيه صراعات النظام.

يجب أن تكون البداية لسياسة الاتحاد الأوروبي المشتركة التي تعتمد على المزيد من القدرة على العمل وأقل سذاجة والتضامن دائمًا مع جميع الشركاء في الغرب ضمن قائمة واجبات الحكومات الأوروبية. لأن السيادة تعني أيضًا تحديد وقت التخلي عن الحكم الذاتي والتعاون مع الشركاء.

النقاش حول القواعد في الاتحاد الأوروبي ينتمي أيضًا إلى هذا السياق: يجب إعادة تعريف الإجماع وقواعد التمديد والقدرة المشتركة على التصرف. إذا أردنا أن تتمتع أوكرانيا ومولدوفا وغرب البلقان وجورجيا بالمصداقية والفعالية في الاتحاد الأوروبي، فنحن بحاجة إلى نماذج تكامل جديدة وقواعد انضمام. يجب ان لا تنهار خطوات التوحيد الأوروبية الضرورية للغاية على مدى عقود من المفاوضات. الشجاعة السياسية والإبداع المؤسسي مطلوبان هنا.

أصبح من الواضح أيضًا أن توريد المواد الخام وكذلك الاندماج في سلاسل التوريد المعقدة ينطوي على مخاطر التبعيات التي تعرض الاستقلال والازدهار والديمقراطية للخطر - يجب أن تتمتع هذه المخاطر بالشفافية ويتم تقييمها من أجل استخلاص العمل السياسي منها.

٤-٢ مستقبل الاقتصاد العالمي: عولمة الارادة

ستستمر الشركات في أوروبا والولايات المتحدة واقتصاديات السوق الأخرى في التفاعل مع الجهات الفاعلة من الأنظمة الاقتصادية التي توجد فيها درجة عالية من آليات الرقابة الحكومية على الاقتصاد.

يمكن حالياً ملاحظة الفصل وإعادة التكوين والتعارف مع الأصدقاء في كل من النشاط السياسي وريادة الأعمال. جميع الاستراتيجيات الثلاث هي ردود فعل على التصور الجديد للمخاطر. في هذا السياق يجب أيضاً معالجة الأزمات الناجمة على سبيل المثال عن نقص في إمدادات المواد الغذائية وبسبب فقدان أوكرانيا كمورد مهم.

ومع ذلك تظل العولمة والتقسيم العالمي للعمل والمنافسة العالمية المحرك الأكبر للازدهار. لهذا السبب يعتمد الليبراليون على المؤسسات والاتفاقيات العالمية. وقد أصبحت هذه العوامل أقل أهمية في السنوات الأخيرة. من أجل عكس هذا الاتجاه يجب على اللاعبين الكبار - في المقام الأول الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي - الاتفاق في مجالات مهمة، على سبيل المثال في مجال أمن البيانات والملكية الفكرية. والمسألة الآن هي إيجاد حلول وسط على وجه السرعة من خلال البراغماتية والتوجه نحو النتائج.

نظراً لأن اقتصاد الغرب يجب أن يظل قائماً على الابتكار وموجهاً نحو النمو. بدأت إعادة تنظيم الوضع الاستراتيجي العالمي مع تداعياته على الاقتصاد قبل الحرب في أوكرانيا بوقت طويل. أدى صعود الصين وتغير المناخ وعواقب ١١ سبتمبر وأزمات الديون واللاجئين في أوروبا ووباء كوفيد إلى إعادة توزيع مجالات النفوذ والموارد - وما زالت هذه العوامل تفعل ذلك: فأوروبا تواجه تحديات استراتيجية أكثر من أي وقت مضى. على الأكثر بسبب الحرب في أوكرانيا في وسط أوروبا وصل هذا الإدراك إلى النقاش العام. يتضمن جدول الأعمال الآن قضايا مثل إعادة تنظيم سلاسل التوريد وبناء احتياطيات استراتيجية وتقليل الاعتماد على التقنيات الرئيسية وتنفيذ سياسة الهجرة الذكية وتنظيم قضايا جديدة تماماً مثل العملات المشفرة والأمن في الفضاء القريب من الأرض.

يجب أن يصبح اقتصاد أوروبا وسياساتها الاقتصادية أكثر قوة. لتحقيق ذلك يجب إزالة العقبات في السوق الداخلية، على سبيل المثال في اتحاد البنوك وأسواق رأس المال. لكن أوروبا وألمانيا على وجه الخصوص لن تكونا قادرتين على تأكيد قوتهما الاقتصادية إلا في سياق الانفتاح على الأسواق والشركاء. نحن الآن بحاجة إلى خارطة طريق لإبرام المزيد من الاتفاقيات التجارية. لذلك، من الجيد جدًا أن يتم الآن اتخاذ خطوة حاسمة بشأن الاتفاقية الاقتصادية والتجارية الشاملة (CETA) وأن الاتحاد الأوروبي قد اختتم بنجاح مفاوضاته مع نيوزيلندا بشأن اتفاقية العمل الحر. هذه إشارات مهمة لشركاء القيمين الرئيسيين عبر المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ. ولا يقل أهمية عن التقدم المحرز في الاتفاقات التجارية مع أمريكا اللاتينية، على سبيل المثال مع السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (MERCOSUR). لقد حان الوقت حقًا لإيجاد محاولة جديدة من اجل إبرام اتفاقية تجارة حرة استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية: عملية ومركزة، هذا تعبير عن إرادة إبداعية مشتركة، ولكن ليس كمبادلة تافهة للمعايير. يجب دمج البلدان الأكثر تشابهاً في التفكير ضمن تحالفات اقتصادية وعسكرية، لا سيما في المحيط الهادئ.
من الناحية السياسية والتشغيلية فان السؤال الذي يطرح نفسه هو إلى أي مدى يمكن أن توفر مجموعة السبع ومجموعة العشرين والأشكال الأخرى المماثلة إطاراً لمناقشات قد تكون شديدة المواجهة مع المنافسين في النظام. موقفها الامبريالي تجاه جيرانها، ومن بين أمور أخرى، تظهر الحقيقة أن كانت الصين دولة دستورية أو

freiheit.org